

من كتابة ما يؤمر به وهو صعب إلا على الأقوياء“^(١).

وقد احتكم شراح التلخيص إلى هذا المعيار في كل جهد إبداعى قصد إلى استخدام المحسنات البديعية، ومن ثم رجحت لديهم كفة الصابى على الصاحب بن عباد، ذلك أن الأول كان يكتب ما يؤمر به ويطلب منه، أى أنه يقصد إلى المعانى التى تقتضيها الحال الواقعة ثم يطلب لها ما يناسبها من مفردات، ولا يقتصر على ذلك بل يحرص على توشية هذه المفردات بالمحسن البديعى وهو أمر صعب يشير إلى موهبة إبداعية فائقة، أما الثانى فكان يقصد إلى الألفاظ ذات المحسن البديعى أولاً فتطابق الحال المفترضة التقديرية المتخيلة التى يصنعها عقله بما يتكيف مع ما يريد قوله.

حقيقة أن شراح التلخيص انطلقوا من نقطة مبدئية تشير إلى وجود تمايز فى القدرة التنفيذية على الكتابة وفق أحوال واقعية وأخرى تقديرية لكنهم مع ذلك لم يوجهوا سهمًا عشوائيًا يطعن دائماً فى القدرة الإبداعية لمن يكتبون وفق أحوال تقديرية مفترضة يتمثلها المتكلم، وينفعل بها، وينظم كلامه وفقاً لما يناسبها من معنى بصرف النظر عن تعيينها فى الواقع، وإنما كانت سهامهم موجهة بالدرجة الأولى إلى الكتابة وفق حال مفترضة تابعة للكلام المحسن دون أى قصد إليها فيكون الكلام الآتى على مقتضى المحسن الذى تتبعه الحال ممقوتاً.

يقول ابن يعقوب: ”فإن قلت: عند تقدير الحال نظير الحاضرة فإنشاء ما يطابقها كإنشاء ما يطابق الحاضرة فلا فرق بين الحالين. قلت: هناك اعتباران: أحدهما أن يفرض الحال أولاً فكأنه يقول: كيف تخاطب من وقع له كذا؟ فلا شك أن من له قوة على الأحوال التقديرية على هذا الوجه عموماً تكون له فى الوقائع الحاضرة غالباً، والآخر إيجاد اللفظ ثم يفرض له ما يطابق ولو لم يقع، وهذا هو الأسهل كما وقع للملك مع القاضى فى قوله (أيها القاضى بقم...)“^(٢). وهذا التصور للحال التقديرية المناظرة للواقعية يتفق مع وعى تراشى شامل يرى أن الصدق ليس هو مطابقة الخبر للواقع فقط، ولكنه مطابقة الخبر للواقع ولو

(١) مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربى، جـ٤، ص ٤٧٠ - ٤٧١.

(٢) المصدر نفسه، جـ٤، ص ٤٧١ - ٤٧٢.